الموازنة الاستثمارية تقتحم أسوار البطالة

حميد الموسوي

حديثنا عن البطالة سيتناول الشق الأهم منها والذي تفاقم بشكل مرعب واستفحل كداء عضال يصعب علاجه، تاركين الحديث عن الشق الثاني المتمثل بالبطالة المقنعة لوقت آخر كون أبطال هذه الشريحة يتناولون مرتبات شهرية مضمونة تسد جزءا من مصاريف واحتياجات ضرورية فيما يسدون الأجزاء الاخرى بما يحصلون عليه من أعمال حرة وفرها لهم الفراغ الحاصل من توقف منشآتهم ومؤسساتهم ومصانعهم عن العمل بسبب عدم الجدية والإهمال والقصور في إعادة تلك المنشآت للعمل والإنتاج ولذا انسحب مردود هذه البطالة على الناتج القومي للعراق وأصاب اقتصاده بما يشبه الشلل التام. ومن هنا أثرنا الحديث عن البطالة الحقيقية والذي سيجرنا الى بدايات نشوء هذه الطبقة نتيجة توقف المشاريع الصناعية والاستثمارية والتوجه الى عسكرة الشعب بطبقاته المتعلمة والوسطية والحرفية والتي انتهت بها الأمور الى افتراش الشارع ومزاولة الأعمال الحرة البسيطة بسبب الركود الاقتصادي وتداعيات الحروب المستمرة والحصار الاقتصادي، لتأتي مرحلة التغيير وما أعقبها وما نتج عنها من ركود مركب زاده تدهور الأوضاع الأمنية سوءا وتعقيدا وفاقة لتضيف جحافل جرارة من العاطلين الجدد فتشكل فيالق بائسة ثكناتها الشوارع والساحات والأرصفة وتجهيزاتها "المعاول والبسطيات" وأسلحتها "السبحات والسجائر" وعلى حد سواء خريجهم وحرفيهم وملاكاتهم الوسطية والذين صاروا هدفا سهلا للإرهاب. صحيح ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد ساهمت بتخفيف بعض العبء عن أعداد من العاطلين من خلال برنامج الرعاية الاجتماعية بتقديم دفعات الإعانة الشهرية لكن ذلك الإجراء لا يمثل إلا جزءا يسيرا من الحل المطلوب، ولا يشكل إلا معالجة وقتية محدودة، ومع ظهور الأرقام النهائية للموازنة العمومية للعام ٢٠٠٧ والتي جاوزت الواحد والأربعين مليار دولار وقد تفوق التسعين مليارا فيما لو أضيفت لها أرصدة العراق في البنوك العربية والفرنسية "المكشوف عنها فقط" والمتبقي من تخصيصات مبالغ ميزانية عام ٢٠٠٦ والتي لم تتمكن بعض المحافظات والوزارات من استثمارها لأسباب كثيرة تشكل الأوضاع الأمنية وعزوف بعض الشركات والمقاولين عن العمل في مثل هذه الأوضاع الجزء الأهم منها ما أدى الى توقف الكثير من المشاريع التي يفترض البدء بها خلال عام ٢٠٠٦ ولذا تم إعادتها الى الخزينة. وفق هذه الوفرة المالية وبالعملة الصعبة ومع حاجة العراق لعملية اعمار شاملة في كل الميادين وبوجود هذا الكم الهائل من الطاقات الإبداعية المنتجة المتلهفة للعمل لا بد من تظافر الجهود للنهوض بخطة إنفجارية مثمرة تتناسب مع حجم الموازنة العمومية لهذا العام وتلبي طموح وتطلعات الجماهير الصابرة المكدودة. ان في تصريحات المسؤولين العراقيين بخصوص الموازنة الاستثمارية ما يبعث على التفاؤل بشأن معالجة شافية لمشكلة البطالة، فقد أعلن السيد وزير المالية ان الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧ ستوفر "٦٣٦٠٠٠ ستمائة وستة وثلاثون ألف" فرصة عمل على صعيد القطاعين الخاص والعام وستؤدي بالنتيجة الى تضاؤل نسب البطالة في العراق. وأكد خلال المؤتمر الذي عقدته وزارة المالية مؤخرا بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بشأن التسريع في تنفيذ الموازنة الاستثمارية ومشاريعها للعام الحالي، على ان الشهور المقبلة ستشهد خلق فرص عمل كثيرة في جميع المجالات وستشمل كافة القطاعات الصناعية والزراعية والتعليم والصحة والخدمات، كما ستشهد تحسنا واضحا في توفير الطاقة الكهربائية والوقود ومشتقاته والأمور الخدمية الاخرى نظرا للتقدم الذي تحققه خطة أمن بغداد ونجاحاتها المتلاحقة خلال الشهر الأول من بدء تنفيذها. وأضاف السيد وزير المالية ان تعليمات تنفيذ الموازنة الفيدرالية للعام الحالي خولت وزيري المالية والتخطيط والتعاون الانمائي مناقلة التخصيصات المعتمدة للمشاريع في موازنة سنة ٢٠٠٧ التي لم تنفذ مانسبته ٢٥% من تخصيصاتها خلال النصف الأول من السنة المالية مع الأخذ في الاعتبار استثناء المناطق التي لم يبدأ التنفيذ فيها لأسباب أمنية خارجة عن إرادتها مشيرا الى ان هذا القرار سيجعل الوزارات والمحافظات تبذل الجهود المتواصلة لتحقيق نسب انجاز متقدمة في مشاريعها خلال الفترة المحددة. ولذا فهي تحتاج لأيد عاملة بطاقات ومهن مختلفة لتحقيق مثل هذا الإنجاز، ومع ان هذه التخصيصات ستشمل جميع محافظات العراق حيث تتولى مجالس المحافظات وبالتشاور مع مجالسها المحلية وضع أولويات المشاريع الضرورية حسب احتياجات وخصوصيات كل محافظة فالوزارات هي الاخرى ستحدد احتياجاتها لأعداد أنواع الملاكات المطلوبة ما يتناسب واتساع دائرة أعمالها على مستوى العاصمة والمحافظات. وعليه فان الموازنة الاستثمارية لهذا العام ستستوعب أعدادا كبيرة ومستويات مختلفة من العاطلين عن العمل وهذا بدوره يسهم بشكل فاعل في تحريك عجلة الاقتصاد وانعاش حالة السوق ورفع المستوى المعاشي لشريحة كبيرة عانت شظف العيش ومرارة الفاقة والعوز، ناهيك عن تحصين هذه الشريحة من الانحراف أو الانزلاق في مهاوي الأعمال الإرهابية تحت ضغوط العوز والحاجة وبتأثير المغريات الوافدة المبذولة بسخاء.

فهل سيكون عام ٢٠٠٧ بداية النهاية لشبح البطالة المخيف؟!.

وهل ستتحول وعود المسؤولين الى أفعال تبدد اليأس والقنوط في نفوس العاطلين وتنعش الآمال فيها؟!.

٦٣٦٠٠٠ ألف فرصة عمل وفرتها الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠٠٧

شبح البطالة أسقط الكثيرين في شباك الإرهاب تحت ضغوط العوز والحاجة وبتأثير المغريات الوافدة والمبذولة بسخاء

لا بد من تظافر الجهود للنهوض بخطة انفجارية مثمرة تتناسب وحجم الموازنة العمومية لهذا العام وتلبي طموحات وتطلعات الجماهير الصابرة المكدودة

عدسة المصور عبد الجبار ناصر

صلاح زينل

حتى لا تصير النزاهة وظيفة حكومية وعملا تخصصياً

ابو حيدر المولى

التقرير السنوي الذي اصدرته منظمة الشفافية العالمية وضع العراق في الترتيب الثاني للدول المبتلية بالفساد الاداري. وهذا التقييم الناتج عن استشراء آفة الفساد الاداري والمالي في العراق يثير الاستغراب ويطرح المزيد من التساؤلات وعلى رأسها: هل عجزت هيئة النزاهة عن اداء دورها في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة؟!. وهل استسلمت تماماً امام تفشي هذا الوباء؟!. ولماذا اتسعت دائرة الفساد الاداري بهذا الوصف المرعب وهذه الارقام المهولة؟!.

يؤكد المسؤولون المعنيون على وجود ثلاثة اجهزة مستقلة ومختلفة سواءاً في العمل الميداني او المستوى الاداري لكنها تتكامل في العمل من حيث وحدة الهدف المتمثل في مكافحة الفساد المالي والاداري: ١. دائرة المفتش العام في كل وزارة من الوزارات، ٢. ديوان الرقابة المالية، ٣. هيئة النزاهة. وهذه الهيئة تشكلت بعد سقوط السلطة السابقة حيث تتولى دائرة المفتش العام معالجة ومتابعة اية عملية فساد اداري في هذه الوزارة او تلك من خلال الصلاحيات التي يتمتع بها المفتش العام وتنفذها المجالس الانضباطية في كل وزارة. اما ديوان الرقابة المالية فيتولى متابعة عمليات الفساد المالي في كافة الوزارات والمؤسسات التابعة لها والدوائر المتفرعة عنها. وتحال القضايا الجزائية الى هيئة النزاهة والتي تتولى التحقيق المستقل فيها ومن ثم احالتها الى السلطة القضائية حتى اكتساب الحكم القطعي.

ومع وجود هذه الاجهزة الفاعلة المستقلة وبهذه الصلاحيات تظل عملية الفساد الاداري والمالي في تصاعد. حيث قدر المسؤولون في عدد المحالين الى القضاء بهذه التهم لايتناسب مع سعة القضايا المذكورة وتظل الاحكام بسيطة ولا ترقى الى فداحة الجرم وخيانة هيئة النزاهة الاموال المبددة اهمالاً او اختلاسا او تقصيراً بـ"١٦٠ مائة وستين" مليار دينار عراقي لم يوافق المسؤولون على احالة المقصرين الى القضاء. هذا عدا عن "سبعة مليارات" دينار عراقي تم اكتشاف التلاعب بها واستطاعت هيئة النزاهة اعادتها الى الوزارة المعنية.

ومع وجود هذه الارقام الخيالية.. وتعدد وتنوع قضايا الفساد المالي من عقود وهمية، وتعاطي رشاوي كبيرة، وتلاعب لجان التوظيف والتعيينات ولجان المشتريات، وعمليات وضع الاسماء الوهمية، والتزوير يظل حيث لا تمتلك هيئة النزاهة حق إصدار الاحكام او اوامر القاء القبض على المتهمين والمدانين.

لقد كان للفوضى الادارية والمالية التي اعقبت عملية سقوط السلطة السابقة وما صاحبها من عمليات نهب وما رافقها من غياب للسلطة وضعف في تطبيق القرارات واضطراب الامن، والتهديد الذي يتعرض له العاملون المخلصون في مجال مطاردة المفسدين وضعف توفير الحماية لهم برغم ما تعرض له اعضاء ناشطون في هيئات الرقابة والنزاهة من خطف وقتل على يد الارهاب الذي يشكل العاملان قد يشكلان ضعفا في الاداء او ترددا في اتخاذ الاجراء اللازم. لكن شرف المهنة الصعبة وسمو الخلق ونبل الغاية والهدف قيم تعطي للعاملين في هذه الهيئات عزما وثباتا في اداء هذه الرسالة المتمثلة بالحفاظ على المال العام ووقف تبديد الثروة الوطنية وذلك بالتصدي الحازم للمفسدين من المرتشين والمختلسين وخونة الامانات وضعاف النفوس!.

التصدي الحازم للمفسدين من المتشردين والمختلسين وخونة الامانة من ضعاف النفوس لا يقع على عاتق هيئة النزاهة لوحدها

شرف المهنة، وسمو الخلق، ونبل الغاية. قيم تشد ازر العاملين في هيئات الحفاظ على المال العام وتزيدهم اصراراً على اداء هذه الرسالة

الفساد المالي والاداري وجها اخر من وجوهه المتعددة. كان لكل تلك الاسباب اثر كبير وواضح في استمرار ظاهرة الفساد هذه وعدم تمكن الاجهزة المختصة والهيئات الفاعلة من القضاء عليها او تحجيمها.

صحيح ان هذه الاجهزة الرقابية حديثة التجربة على الساحة العراقية الجديدة وميدان عملها يتطلب الصراحة والجرأة كونه يطال جميع موظفي الدولة بغض النظر عن مركزهم الوظيفي او المنصب الذي يشغلونه وهذان لاشك ان مثل هذه المواقف تتطلب التعاون التام من قبل جميع العاملين المخلصين في دوائر الدولة وعلى كافة المستويات. وتضع على عاتق الجميع واجبا شرعيا وقانونيا واخلاقيا في دعم واسناد نشاط هذه الهيئات والمحافظة على النخب العاملة فيها، ورفدها بكل صغيرة وكبيرة تسهم في انجاح عملها، وابلاغها عن كل تصرف مشبوه وسلوك مريب يستهدف المال العام للانقضاض عليه وكشفه وافشاله قبل فوات الفرصة.

رفد الهيئات العاملة في مجال الرقابة المالية بالمعلومات الدقيقة يسهم في انجاح عملها في مجال الحفاظ على الثروة الوطنية

عدسة المصور عبد الجبار ناصر

هل اصبح العراق الورقة الذهبية في لعبة الامم؟

جمال الخرسان*

ليس غريبا ولا من العجيب بمكان ان تكون هناك استراتيجيات لبعض التجمعات الدولية او التكتلات الاقليمية تجاه المتغيرات الحاصلة هنا او هناك، وهذا ما تشهد به الازمات الكثيرة التي حصلت في نقاط جغرافية كثيرة لهذا العالم.

العراق وبما انه ليس استثناءً من تلك الخطوط العريضة لأدبيات الاستراتيجيات المتقاطعة لمختلف الاطراف الدولية فهو ايضا صار كعكة شهية للجميع كل طرف يحاول الاستحواذ عليها وفقا لما يتوفر في جعبته من اوراق يتلاعب فيها مع دولة مثل الولايات المتحدة الاميركية التي اصبحت الراعي الرسمي في العراق، لكن الاستثناء في الملف العراقي هو في زخم الاطراف الاقليمية والدولية التي تعتبر الشأن العراقي يهمها الى حد كبير، وهذا ما عقد مهمة جميع الاطراف حتى اذا كانوا بحجم الولايات المتحدة الاميركية.

الاستراتيجية الاميركية في العراق ليست وحدها اصبحت تتضح حينا وتتلبد بالغيوم احيانا اخرى، بل هناك اطراف كبيرة ومهمة هي الاخرى تناور الاخرين عبر الورقة العراقية كالاتحاد الاوروبي مثلا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار استبعاد بريطانيا التي اصبحت ابنا عاقا للتحول الاوروبي والذي يتمثل في القطب الفرنسي مرة والقطب الالماني مرة اخرى ومرة الطرفين معا، بالاضافة لدول اخرى تقف الى جنبهم واخرى تريد الانضمام اليهم والتي جعلت من العراق ورقة تراوغ فيها ثعلب البيت الابيض الذي يطمح كي يكون اسدا يلتهم الجميع.

يحاول شيوخ اوروبا ان يلموا شتاتهم من اجل دعم نجوم اليورو في الساحة الدولية "وخصوصا بعد ان سقطت ورقة الزيتون الفلسطينية بالكامل بيد الطرف الاميركي" وذلك عن طريق الامساك ببعض خيوط الملف العراقي والتواجد المتوازن في وادي الرافدين، وبالتالي فان ذلك يضمن وجودا اوروبيا في الشرق الاوسط يحفظ ماء وجه المصلحة الاوروبية على الصعيد الدولي وكل ذلك يصب في دعم اليورو الذي بدأ يلمع نجمه امام الدولار كلما احتد الصراع في الازمة العراقية.

وقد نجح الاتحاد الاوروبي وبالتعاون مع الطرف الروسي "الى حد معين" ان يعيد الأميركيين الى الشرعية الدولية ومجلس الامن، في وقت كانت الادارة الأميركية توجه التهديدات للامم المتحدة وتحذرها من التمرد على قرارات البيت الابيض قبيل الحرب على العراق، واذا تجاوزت الإدارة الاميركية الشرعية الدولية واحتلت العراق بدون مباركة الموقف الاوربي الموحد فانها وجدت نفسها بامس الحاجة الى اوربا لخوض مرحلة ما بعد صدام من اجل السيطرة على النسر العراقي الهائج.

ومن اجل ان تزج اوربا في حلبة العراق الملتهبة لوحت اميركا بحرمان اغلب اعضاء الاتحاد الاوربي الرئيسيين من المشاركة في اعمار العراق، فوجدت استجابة اوربية لكن البيت الابيض حينما رأى اوربا لازالت مترددة في ارسال جنودها الى العراق واخذت تماطل في معضلة الديون العراقية فان ذلك اعاد من جديد لافتة حرمان الدول التي عارضت الحرب على العراق من المساهمة باعمار العراق ليضغط عليها في تلك الورقة كي تعود من جديد لتقدم تنازلات فيما يخص الديون، او حتى ارسال قوات عسكرية الى العراق لكن بلدان الاتحاد الاوربي عادت لتضع الادارة الاميركية في زاوية حادة حينما دفعت عجلة الضجة الاعلامية حول استغلال الحكومة الاميركية للافتة اسلحة الدمار الشامل والتي اثبتت الايام زيفها سيما بعد ان القي القبض على هرم الحكومة العراقية السابقة ولم يعثر على ايّ اثبات لما ادعته الولايات المتحدة الاميركية حول خطر ذلك، ولوحت بلدان اخرى في ملف حقوق الانسان وملفات الفضائح التي تتكرر بين فترة واخرى.

وبما ان الازمة العراقية لازالت تتفاعل على الصعيد الداخلي والدولي فلمن يا ترى تكون الكرّة؟؟ هذه المرة بين الكبار وبايّ ورقة سوف يكون النزاع؟!.

* كتابات